المرصد التونسي للاقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

مذكرة توجيهية | رقم 16

الحماية الاجتماعية الشاملة في شمال أفريقيا: المشهد الحالي وبدائل التمويل

المرصد التونسي للاقتصاد

03/09/2025

www.economie-tunisie.org

فهرس المحتويات

مقدّمة

I. أنظمة الحماية الاجتماعية في شمال أفريقيا: تغطية محدودة ونقص في التمويل

1. إعانات الحماية الاجتماعية وأنواعها

2. الخصائص الرئيسية للحماية الاجتماعية في المنطقة

II. محاكاة تكلفة الحماية الاجتماعية الشاملة (USP–Universal Social Protection)

III. بلدان شمال أفريقيا لها القدرة على تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة (USP–Universal Social Protection)

1. الحل المتاح لتمويل برامج الحماية الاجتماعية الشاملة

2. حل ملائم لتمويل برامج الحماية الاجتماعية الشاملة

الخاتمة

المراجع

إعداد :سحر فضيلة
محللة سياسات عمومية
sahar.fdhila@economie-tunisie.org

مراجعة : نورة العجيمي
مشرفة على قسم البحث
noura.lajimi@economie-tunisie.org

تصميم : سيرين زغلامي
مصممة غرافيك
cyrine.zoghlemi@economie-tunisie.org

CC BY NC SA

مقدّمة

تعتبر الحماية الاجتماعية مقوما ضروريا لرفاه الأفراد والأسر، وتمثل حجر الأساس لمجتمعات مستقرة. عندما تُدار نظم الحماية الاجتماعية بشكل فعال، فإنها تعمل كأداة للتمكين والتقدم الاجتماعي، وتحسين القدرة على العمل والإنتاجية. يجب أن يتمحور الهدف الأساسي لنظام الحماية الاجتماعية الوطني حول تطوير آليات تعزّز قدرة الأفراد والأسر على مواجهة وضعيات الاستضعاف، حيث يتعرضون لمخاطر معينة مقترنة بانخفاض القدرة على حماية أنفسهم أو التعامل مع العواقب السلبية لهذه المخاطر[1]. تعرف مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان وضعيات الاستضعاف بالافتقار إلى الدخل المرتبط بالعمل، وعدم القدرة على تحمل تكلفة الوصول إلى الرعاية الصحية، وعدم كفاية الدعم الأسري خاصة للأطفال والبالغين المعالين، وترى أنه ينبغي توفير الحق في الحماية الاجتماعية للجميع دون أي تمييز[2].

وفقًا لمنظمة العمل الدولية (ILO)، على الرغم من أن أكثر من نصف سكان العالم مشمولين بشكل من أشكال الحماية الاجتماعية، إلا أن 3.8 مليار شخص لا يزالون غير محميين تماما. ساهمت الأزمات الاقتصادية والمناخية في تعميق فجوة الحماية الاجتماعية، مما جعل جهود الحكومات لتعزيز أُطر الحماية الاجتماعية أمرا بالغ الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية للاستضعاف من خلال مجابهة الفقر والتهميش الاجتماعي والحد من اللامساواة[3].

ينقسم النقاش حول أنظمة الحماية الاجتماعية إلى نهجين: ينظر أحدهما إلى الحماية الاجتماعية على أنها حق عالمي من حقوق الإنسان، ويدعو إلى برامج دامجة ذات تغطية واسعة أو شاملة، بينما يدعم النهج الآخر استهداف الفقر الذي يناصره صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[4]. يؤدي هذان النهجان إلى أنواع مختلفة تماما من سياسات الحماية الاجتماعية.

يبني النهج الشامل تخطيطا طويل الأمد وبرامجا موجهة إلى جميع مراحل دورة حياة الفرد، مثل معاشات الشيخوخة وإعانات الإعاقة والطفولة، وهو ما يوفّر الحماية الاجتماعية الأساسية للمواطنين من المهد إلى اللحد. يتوافق هذا النهج كثيرا مع الحق في الحماية الاجتماعية على النحو المحدد في المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[5].

من ناحية أخرى، تعتمد العديد من البلدان النامية برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي تفرضها المؤسسات المالية العالمية عبر الإملاءات المتعلقة بالديون والتي تولي التوازنات المالية الأهمية الكبرى. تقدم هذه البرامج تغطية أ أضعف بكثير مقارنة بالبرامج الشاملة وغالبا ما تتسم بأخطاء استهداف كبيرة[6] ، حيث تستبعد في أغلب الأحيان أكثر من نصف المستفيدين ويعتبر أداء العديد منها أسوأ من ذلك[7] مما يجعلها تتعارض مع حقوق الإنسان والمعايير الدولية.

غالبا ما تدّعي المؤسسات المالية الدولية أن أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة المرتبطة بدورة الحياة هي امتياز للبلدان ذات الدخل المرتفع، لأنها الوحيدة القادرة على تمويلها، في حين أن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تقتصر على برامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف الفقر[8]. ومع ذلك، فقد ثبت أنه مع المستوى المناسب من الدعم السياسي، يمكن للبلدان تمويل العديد من برامج الحماية الاجتماعية الشاملة وبتكلفة يمكن تحملها. وبالفعل، تُنفذ 52 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل برامج الحماية الاجتماعية الشاملة مرتبطة بدورة الحياة[9].

ستُسلط هذه الورقة الضوء على جدوى تغيير النموذج في شمال إفريقيا، وخاصة في تونس والجزائر والمغرب ومصر، نحو أنظمة حماية اجتماعية شاملة، من خلال تقييم تكاليفها المحتملة وتحديد خيارات التمويل المُحتملة.

1 بونيا جراسيا، وج.ف. جروات نوفمبر 2003 الحماية الاجتماعية: استثمار مستمر على مدار دورة الحياة من أجل العدالة الاجتماعية. منظمة العمل الدولية: الحماية الاجتماعية للجميع

2المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. حول الحق في الضمان الاجتماعي وحقوق الإنسان. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

3 منظمة العمل الدولية (2024، 12 سبتمبر). تقرير الحماية الاجتماعية العالمي 2026-2024. سبتمبر 2024 تقرير الحماية الاجتماعية العالمي 2026-2024 (380 صفحة)

4 كيد، س. (2018، 28 مارس). مناصرة الفقراء أم مناهضتهم؟ نهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجاه الحماية الاجتماعية. مشروع بريتون وودز.

5 برامج حماية اجتماعية شاملة للجميع طوال الحياة | مجموعة أدوات الحماية الاجتماعية عبر الإنترنت

6 سحر مشماش. (ديسمبر، 2023). إعادة بناء أنظمة الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للخروج من عباءة إصلاحات المؤسسات المالية الدولية. المرصد التونسي للاقتصاد

7 كيد، س. (2018، 28 مارس). مناصرة الفقراء أم مناهضتهم؟ نهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجاه الحماية الاجتماعية. مشروع بريتون وودز.

8 البنك الدولي. (2023، 13 مارس). الحماية الاجتماعية المناسبة للغرض التي تستهدف مفتاح دعم المحتاجين

9 ديزي سيبون، وهولي سيغلا. (2024، فيفري). تقييم التقدم المحرز: تجميع لبرامج الضمان الاجتماعي الشاملة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. مسارات التنمية

I. أنظمة الحماية الاجتماعية في شمال أفريقيا: تغطية محدودة ونقص في التمويل

1. إعانات الحماية الاجتماعية وأنواعها

وفقًا للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، يجب أن يُغطي نظام الضمان الاجتماعي هذه المكونات الرئيسية: الرعاية الصحية والمرض والشيخوخة والبطالة وحوادث العمل وإعانة الأسرة والطفل والأمومة، والإعاقة، والناجين، والأيتام[10]. تمثل هذه العناصر المخاطر وأوجه عدم اليقين التي ينبغي أن تغطيها برامج الضمان الاجتماعي، والتي يمكن أن تكون قائمة على المساهمات أو غير قائمة على المساهمات التي يدفعها المشتركون.

الرسم البياني 1: نظام الحماية الاجتماعية الشامل لدورة الحياة[11]

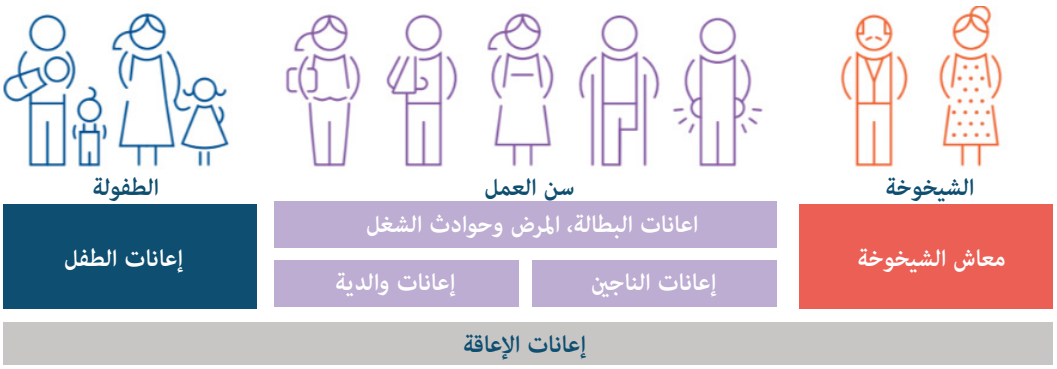

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

تربط البرامج القائمة على المساهمات، والتي تأخذ اساسا صيغة التأمين الاجتماعي، الامتيازات بمداخيل الفرد السابقة وتاريخ مساهماته، مما يتطلب الحد الأدنى من المساهمات الذي يؤهله للحصول على الامتيازات.

في المقابل، توفر البرامج غير القائمة على المساهمات (الممولة من الضرائب) الدعم بناء على الإقامة أو الأهلية الفئوية أو اثبات الحاجة (مثل الإعانة الاجتماعية). عادة ما يتم تمويل هذه البرامج عن طريق الضرائب أو إيرادات الدولة الأخرى أو في حالات معينة، من خلال المنح أو القروض الخارجية. يمكن أن تكون الإعانات نقدية أو عينية[12].

2. الخصائص الرئيسية للحماية الاجتماعية في المنطقة

يكشف تحليل التغطية الاجتماعية لمختلف السكان المعنيين ببرامج الحماية الاجتماعية في بلدان شمال أفريقيا، كما هو موضح في الرسم البياني 1، أن العاطلين عن العمل هم الفئة الأقل تغطية في جميع البلدان الأربعة، بل تكاد تكون معدومة فلا تتجاوز نسبة تغطية هذه الفئة 3% في تونس، 1% في المغرب، وتنعدم تماماً في مصر، بينما تقترب من 13 % في الجزائر . في المقابل، نجد أن كبار السن هم الفئة الأكثر تغطية في تونس، حيث يصل معدل التغطية إلى 100 %، تليها الجزائر ب 89 % ومصر بنسبة أقل 59 %، بينما لا تزال التغطية الاجتماعية لكبار السن منخفضة في المغرب، حيث لا تتجاوز نسبتها 23 % من مجموع السكان كبار السن. أما بالنسبة للأطفال، فإن نسبة تغطيتهم مهمة في كل من المغرب والجزائر، حيث تتجاوز 70 %، لكنها لا تزال منخفضة في تونس ومصر، حيث لا تتجاوز 30 %.

10 التعليق العام رقم 19 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الحق في الضمان الاجتماعي. (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2008)

11اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لآسيا و الهادي 12 خطوة نحو أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة

12 منظمة العمل الدولية الأسئلة الشائعة - اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952 (رقم 102).

الرسم البياني 2: الأشخاص المحميون بنظم الحماية الاجتماعية بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية * (النسبة المئوية من الفئة المعنية)

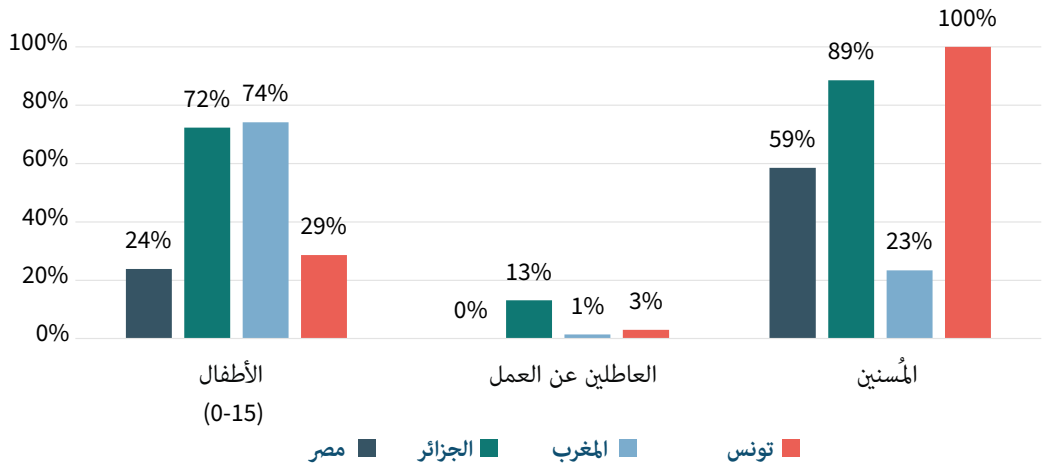

المصدر: منظمة العمل الدولية

*والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعات محددة على الصعيد الوطني من ضمانات الضمان الاجتماعي الأساسية التي تؤمن الحماية الرامية إلى الوقاية من الفقر والاستضعاف والاستبعاد الاجتماعي أو تخفف وطأتها. يجب أن تؤمّن هذه الضمانات كحد أدنى، وعلى مدار دورة الحياة، حصول جميع المحتاجين على الرعاية الصحية الأساسية وتؤمن الدخل الأساسي.[13]

يوضح الجدول 1 تغطية السكان بواحدة على الأقل من امتيازات الحماية الاجتماعية ويفضّل أنواع البرامج (القائمة على المساهمات وغير القائمة على المساهمات) حسب البلد.

تختلف نسب التغطية في دول شمال أفريقيا، حيث تتجاوز الجزائر وتونس المتوسط العالمي في حين أن مصر والمغرب لم تصل إليه بعد.

الجدول 1: التغطية السكانية بإعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية، 2023 أو آخر سنة متاحة

البلد/المنطقة	برنامج اسهامي	برنامج ممول من الضرائب	المجموع
تونس	41,6%	11,8%	53,8%
الجزائر	52,7%	7,4%	60,2%
مصر	22,2%	14,5%	36,6%
المغرب	28%	14,6%	42,6%
أفريقيا	10,3%	8,7%	19,1%
العالم	35%	17,3%	52,4%

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2023

تتماشى معظم البرامج غير الإسهامية (الممولة من الضرائب) في المنطقة مع مقاربة «إعانة الفقراء»، التي تروج لها المؤسسات المالية العالمية، والتي تستهدف الفئات الأكثر استضعافا. لكن هذه البرامج تُعتبر ذات تغطية منخفضة، كما يظهر في الجدول، وهذا يعني أن فئة كبيرة من السكان تُسمى «الوسط المفقود[14]» لا يتم الوصول إليها عن طريق التأمين الاجتماعي، الذي يغطي فقط عمال القطاع الرسمي، ولا يغطيها

13 منظمة العمل الدولية تعريف أرضية الحماية الاجتماعية

14 «الوسط المفقود» هم العمال غير الرسميين الذين يقعون في منتصف عدم كونهم فقراء بما يكفي لجعلهم مؤهلين لبرامج المساعدة الاجتماعية ولا يكسبون ما يكفي وكذلك يواجهون تعقيدات إدارية للوصول إلى خدمات الضمان الاجتماعي التي تمنعهم من المساهمة في البرامج المنتظمة القائمة على الاشتراكات لموظفي القطاع الرسمي والعاملين لحسابهم الخاص. المصدر: إرشادات ISSA:

الحلول الإدارية للترفيع من التغطية، الحلول الإدارية للترفيع من التغطية - ج. تغطية «الوسط المفقود ».

البرنامج غير الإسهامي[15]. على سبيل المثال، لا يتحصل 60 % من السكان في تونس على أي نوع من الحماية الاجتماعية.[16] وفي مصر لا يتمتع العمال غير الرسميون بالحماية الاجتماعية على الرغم من أنهم يمثلون 63 % من اليد العاملة المصرية ويساهمون في 30 إلى 40 % من الناتج المحلي الإجمالي[17].

عندما ننظر إلى الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الخاصة بها، نجد أنها لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب لتكون أنظمتها شاملة. كما هو موضح في بيانات منظمة العمل الدولية في الرسم البياني أدناه، لا يزال الإنفاق على الحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك البرامج القائمة على المساهمات وباستثناء الصحة) في بلدان شمال أفريقيا أقل من المتوسط العالمي البالغ 12.9 %. لا تتجاوز تونس والجزائر نسبة ال8 % وهي بعيدة كل البعد عن معدل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 16.7 %.

الرسم البياني 3:نفقات الحماية الإجتماعية بإستثناء الصحة (%من الناتج المحلي الإجمالي)

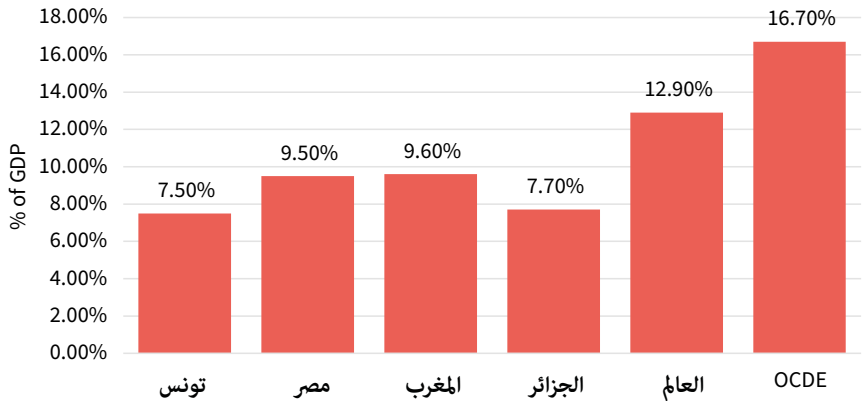

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2023

II. محاكاة تكلفة الحماية الاجتماعية الشاملة (USP–Universal Social Protection)

قبل استكشاف الخيارات المناسبة لتمويل نظام حماية اجتماعية شامل في بلدان شمال أفريقيا، من الضروري أولا تقييم تكلفة هذا النهج. لتقدير هذه الكلفة، سنستخدم الأداة التفاعليّة لاحتساب تكاليف الضمان الاجتماعي الشامل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للضمان الاجتماعي الشامل التي طورها منتدى سياسة الضمان الاجتماعي الشامل.[18]

في محاكاتنا، ندرس سيناريو لبرامج شاملة ممولة من الضرائب حيث يكون جميع الأفراد مؤهلين لبرامج مثل إعانات الطفولة وإعانات إعاقة الطفل وإعانات إعاقة البالغين وإعانات الشيخوخة وسيتلقون التحويلات الممولة من الضرائب العامة. بالإضافة إلى ذلك، سنفترض تكاليف إدارية لتقديم الإعانات في حدود 5 % من قيمة التحويلات وتحويلات تتم مراجعتها وفقا للتضخم حفاظا على القدرة الشرائية بمرور الوقت.

لتحديد قيمة التحويل، سنستخدم المعدلات الدولية[19] كمرجع، كما هو موضح في الجدول 2.

15 منتدى سياسة الضمان الاجتماعي الشامل. دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ISSPF ملخص تنفيذي لورقة المؤسسات المالية الدولية

16 بورشر، سي. (20 سبتمبر 2023). من أجل نظام ضمان اجتماعي شامل في تونس. المرصد التونسي للاقتصاد

17كيد، س. الضمان الاجتماعي في مصر: هل حان الوقت للانتقال من نموذج القرن التاسع عشر الحالي؟ منتدى سياسة الضمان الاجتماعي الشامل

18 الأداة التفاعليّة لاحتساب تكاليف الضمان الاجتماعي الشامل – ISSPF – MENA

19 يتراوح متوسط الإعانات العالمية للمعاشات الاجتماعية والإعاقة من 1515% إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، في حين تتراوح استحقاقات الأطفال من3% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

الجدول 2: الفرضيات المستخدمة في نظام الحماية الاجتماعية الشامل

نوع البرنامج	الفئة العمرية المؤهلة	قيمة التحويل (% الناتج المحلي الإجمالي للفرد)	قيمة التحويل في 2025 (وحدة العملة المحلية * شهريا)			
			الجزائر	مصر	المغرب	تونس
إعانات الطفل	0-17	3%	1822 د.ج	222 ج.م	96 د.م	31 د.ت
إعانات الأطفال ذوي الإعاقة	0-17	15%	9108 د.ج	1109 ج.م	478 د.م	154 د.ت
إعانات الإعاقة للبالغين	18-64	15%	9108 د.ج	1109 ج.م	478 د.م	154 د.ت
إعانات شيخوخة	65 فما فوق	15%	9108 د.ج	1109 ج.م	478 د.م	154 د.ت

في هذا السيناريو، نعتبر أن البرامج تُنفّذ تدريجيا. ستبدأ معدلات تغطية السكان بنسبة 50 % في 2025 وتزداد تدريجياً بنسبة 5 % كل سنة حتى تصل إلى 100 % بحلول 2035 مع الحفاظ على قيمة التحويل بالنسبة لجميع البرامج. والفكرة وراء هذه الاستراتيجية تتمثل في ضمان انتقال ضريبي مستدام وقابل للتنفيذ مما يسمح للحكومات بتعبئة الموارد تدريجيا وتعزيز القدرات الإدارية. كما هو موضح في الرسم البياني 2، تختلف التكلفة الإجمالية لهذه البرامج من بلد إلى آخر، حسب عدد المستفيدين والنمو الاقتصادي لكل بلد.

الرسم البياني 4: تطور التكلفة السنوية لبرامج الحماية الاجتماعية

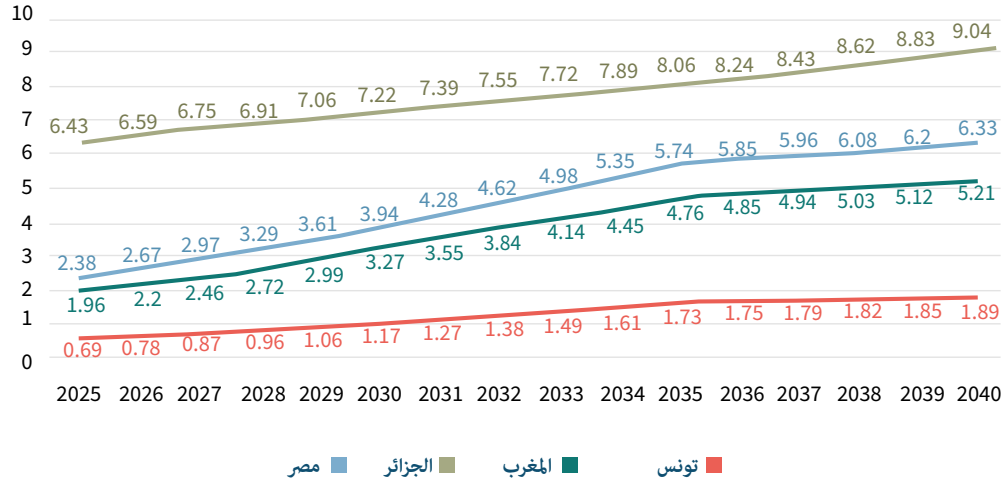

المصدر: تقدير المؤلف، أداة احتساب التكاليف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إذا تم تنفيذ هذا السيناريو، فإن تكاليف السنة الأولى، كنسبة مئوية من كل ميزانية حكومية، ستكون كما هو موضح في هذا الرسم البياني.

الرسم البياني 5: التكلفة التقديرية لبرامج الحماية الاجتماعية الشاملة كنسبة مئوية من ميزانية السنة الأولى – 2025

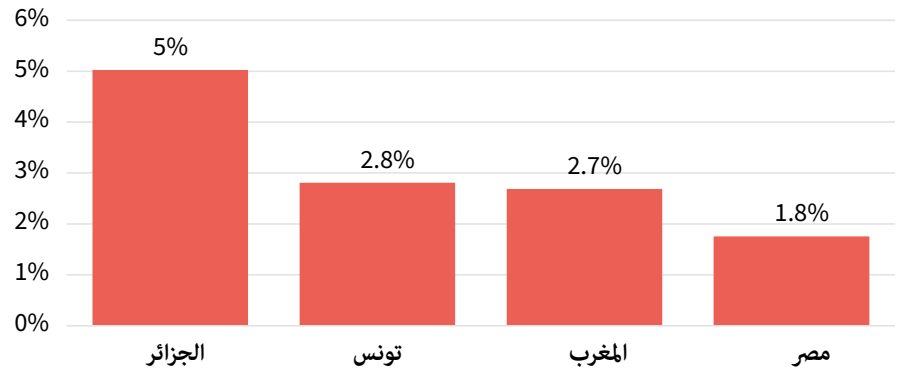

المصدر: تقدير المؤلف، أداة احتساب التكاليف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

III. بلدان شمال أفريقيا لها القدرة على تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة (USP-Universal Social Protection)

1. الحل المتاح لتمويل برامج الحماية الاجتماعية الشاملة

بالعودة إلى تعريف الحيز المالي، وفقا لمنظمة العمل الدولية واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإنه يشير إلى الموارد المتاحة نتيجة لتحرك الحكومة النشط لاستكشاف واستخدام جميع مصادر الموارد المتاحة. استنادا إلى هذا التعريف واستلهاما من ورقة عمل منتدى سياسة الضمان الاجتماعي الشامل حول «الحيز المالي للحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[20]»، سنستكشف ثلاث خيارات تمويلية لهذه البلدان: زيادة الإيرادات الضريبية، وإعادة تخصيص النفقات العامة، وإدارة الديون.

2. حل ملائم لتمويل برامج الحماية الاجتماعية الشاملة

يُعد خلق حيز مالي عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية ومراجعة النفقات الضريبية خيارا قابلا للتطبيق لكل من تونس والمغرب إذ تعتمد سياسات تحفيز الاستثمار التونسية والمغربية بشكل كبير على الحوافز الضريبية. في سنة 2024، شكلت النفقات الجبائية [21] في المغرب أكثر من 5 % [22] من ميزانية الحكومة، بينما تجاوزت 10% من ميزانية تونس سنة 2022 [23]. يجب مراجعة الحوافز الجبائية بانتظام من حيث جدواها الاجتماعية والاقتصادية خاصة مع تكلفتها المالية المرتفعة. قد يؤدي إلغاء الحوافز غير المجدية إلى خلق حيز مالي لبرامج الحماية الاجتماعية الشاملة.

تصنف تونس كأعلى دولة في أفريقيا من ناحية نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي[24]، ولكن ذلك يخفي توزيعا غير عادل للعبء الضريبي. في 2024، شكلت إيرادات الضريبة على دخل الشركات 13% فقط من إجمالي الموارد الضريبية، في حين ساهمت الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 27 % والضريبة على الدخل بنسبة 28%. ويعود هذا الاختلال بشكل كبير إلى انخفاض معدلات الضريبة على دخل الشركات في البلاد وزيادة التحفيزات الجبائية. لا يزال المجال متاح لزيادة نسبة الضريبة على دخل الشركات لضمان مساهمة أكثر عدلا من قبلها، وقد بدأ هذا الإصلاح بالفعل مع قانون المالية لسنة[25] 2025.

تُعد الجزائر منتجا رئيسيا للنفط والمواد البترولية في العالم وعضوا في منظمة الدول المصدرة للنفط، الأوبك[26]. وهي تُعتبر ثالث أكبر منتج للنفط في أفريقيا ومن بين أكبر 20 دولة انتاجا له في العالم[27]. كما أنها سابع أكبر مصدر للغاز في العالم والمصدّر الرئيسي للغاز في أفريقيا. خفض قانون الهيدروكربون لسنة 2019 [28] الضرائب والرسوم على أنشطة التنقيب والإنتاج لجذب الاستثمار[29]. ولكنه أدى أيضا إلى انخفاض الموارد الضريبية مما قلّص الحيز المالي المتاح لتمويل برامج الحماية الاجتماعية[30]. من الضروري إجراء مراجعة أكثر عمقا وتحليل تكلفة وجدوى هذا الإصلاح لضمان التوجه نحو مقاربة متوازنة.

قد يكون من المثير للاهتمام أيضا النظر في تخصيص جزء من الضريبة على إيرادات أنشطة الوقود (زيت الغاز والديزل) أو تطبيق آلية ضريبية جديدة لتمويل جزء من برامج الحماية الاجتماعية بشكل مباشر.

20 بن روين، سي. (يوليو 2023). المساحة المالية للحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. منتدى سياسة الضمان الاجتماعي الشامل

21 النفقات الجبائية هي العائدات الضريبية التي لا تقوم الدولة بجبايتها نتيجة الحوافز الضريبية

22 وزارة الإقتصاد والمالية بالمغرب.(2024). ملخص تقرير النفقات الجبائية 2025.

23 القاهري، اية. (2024، ديسمبر). قراءة في الملحق عدد 12النفقات الجبائية في تونس: توزيعها وانعكاساتها. المرصد التونسي للإقتصاد

24منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2024). إحصاءات الإيرادات في أفريقيا 2024 تونس

25 فضيلة، سحر. (2025، جانفي). قانون المالية 2025: أي أُفق للعدالة الجبائية؟. المرصد التونسي للإقتصاد

26 Connaissance des Énergies. (2025، جانفي). OPEP: pays membres, chiffres, histoire

27 وانيزار، م. (2025، مارس). Global Firepower à propos des réserves de pétrole pour 2024, L'Algérie : 3e pays en Afrique. L'Expression.

28 Connaissance des Énergies. (2024، مارس). Les exportateurs de gaz, dont la Russie, se réunissent

29 كرول، د. en Algérie (2020، جانفي). 2019 قانون الهيدروكربون الجزائري. موارد البلاك داك

30 بيانات CEIC. إيرادات الضرائب الجزائرية، 1997 - 2024

يمكن تنفيذ هذا الإجراء بفعالية في المغرب، حيث تُعد شركات الوقود (الاستيراد والتوزيع) من بين أكثر الشركات ربحا في السوق وتستفيد من الهامش الربحي المفرط خاصة بعد تحرير القطاع في 2015[31]. سنة 2023، تم تغريم هذه الشركات الكبرى بسبب سلوكها المناهض للمنافسة المتعلق بموقف احتكار القلة فهي تستفيد من غياب التنظيم والرقابة من قبل الدولة لتقوم بتحديد الأسعار والترفيع في هامشها وأرباحها بشكل فاحش[32].

سنة 2024، تجاوزت نسبة الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي في مصر 90%، مما يجعلها النسبة الأعلى في المنطقة. أدت سياسة التداين المكثفة للبلاد إلى ارتفاع كلفة خدمة الدين، مما قلل بشكل كبير من الحيز المالي للحكومة. يقدّر تقرير صادر عن البنك المركزي المصري أن تكاليف خدمة الدين لعام 2025 ستصل إلى 22.46 مليار دولار، وهو ما يمثل 17% من ميزانية الحكومة لنفس السنة. تواجه تونس ايضا عبئا ثقيلا من الديون، حيث تصل خدمة الدين إلى 31% من ميزانية الحكومة لسنة 2024 والتي تزيد عن ستة أضعاف الإنفاق العمومي على الصحة [33]. أما بالنسبة للمغرب، فإن خدمة الدين في 2025 ستكون معادلة لإجمالي الإنفاق على الاستثمار العمومي[34].

تحتاج هذه البلدان إلى استراتيجية لإدارة الديون لتقليل اعتمادها الواسع على المديونية وتقليل تكاليفها، ومن الضروري التخلي عن سياسة إعطاء الأولوية لخدمة الدين بأي ثمن، لا سيما على حساب الحقوق الاجتماعية، كما يجب التوجه إلى مصادر تمويل بديلة تقلل من التبعية وارتفاع تكاليف الديون[35]. بالإضافة إلى استراتيجية إدارة الديون، من المهم أيضا إنشاء آليات تدقيق للدين العام، حيث يسمح ذلك بإجراء مراجعة وتقييم منهجي لالتزامات الدين ويساعد على تقييم استدامتها وشرعيتها، خاصة وأن بعض الديون قد تعتبر غير قانونية أو غير مشروعة أو غير مستدامة، وقد تمثل عبئا كبيرا على الميزانيات وعلى حقوق الإنسان.

تُعتبر الإصلاحات في السياسة النقدية أمر بالغ الأهمية ايضا، خاصة بالنسبة لمصر، حيث أدى قرار تعويم عملتها إلى زيادة تكاليف الدين الخارجي وتسبب في ارتفاع التضخم[36].

هناك خيار آخر قابل للتطبيق لتمويل برامج الحماية شاملة ينطوي على إعادة تخصيص بعض موارد الدولة نحوها. ويتماشى هذا الخيار بشكل خاص مع الجزائر، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام على الجيش 9.15 مليار دولار أمريكي سنة 2022، وهو ما مثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي[37]. يمكن أن يؤدي تقليص بعض الإنفاق العسكري إلى إعطاء حيز مالي أكبر لبرامج الحماية الاجتماعية.

31 (2022 ،Boursenews. سبتمبر). Hydrocarbures : Les entreprises les plus rentables du marché

32 Collas, A. (2023, 32 Novembre), Au Maroc, les grandands pétroliers mis à l 'amende pour pratiques anticoncurrentielles

33 فضيلة، سحر. (2024،جانفي). قانون المالية 2024: بين الخطاب السياسي وواقع السياسات. المرصد التونسي للإقتصاد

34 الصديقي، عبد السلام. (2025، جانفي). الديون العامة المغربية: هل هي مستدامة؟. مدار 21

35 بن سيك علي، أ. (2025، جانفي). L'Annexe 7 de la loi des financial 2024 révèle les dessous de l' évolution alarmante de l 'endettement Tunisien. المرصد التونسي للاقتصاد

36 بن سيك علي، أماني. (2024، مارس). تخفيض الجنيه المصري ...مصر تحت ضغط صندوق النقد الدولي و التضخم. المرصد التونسي للإقتصاد

37 بيانات ماكروترندز. ميزانية الإنفاق العسكري/الدفاع الجزائرية 1963-2025.

الخلاصة

دأبت المؤسسات المالية العالمية على الدعوة إلى اعتماد نظم حماية اجتماعية تستهدف الفقر، بحجة أن البلدان منخفضة الدخل غير قادرة على تمويل النظم الشاملة. باستخدام أداة احتساب التكاليف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حاولنا محاكاة تكلفة اعتماد نظام حماية اجتماعية شامل في دول شمال إفريقيا (تونس والجزائر والمغرب ومصر) من خلال زيادة عدد السكان المشمولين بالتغطية الاجتماعية تدريجيا على مر السنوات. وجدنا أن تكلفة تنفيذ مثل هذه السياسة في السنوات الأولى يمكن تمويلها إذا كانت القرارات السياسية موجهة نحو تقليل بعض النفقات العمومية، مثل النفقات الضريبية، أو خدمة الدين، أو الإنفاق المفرط في قطاع ما، مع توليد موارد إضافية من خلال الاعتماد التدريجي لإصلاحات جبائية أكثر عدلا.

هذا وتتواصل الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية استراتيجية لتسهيل إنشاء أنظمة حماية اجتماعية شاملة، تتمثل أساسا في خلق نمو اقتصادي مستدام من خلال الإصلاحات الهيكلية والنقدية وتوفير الحوافز التي تُشجع المواطنين على التحول نحو القطاع الرسمي.

لا بد من مزيد تحليل النقائص التمويلية لنظم الحماية الاجتماعية الشاملة في المنطقة بأكثر تفصيل وعمق ، وسيكون هذا عملا متواصلا نقوم بتحيينه بشكل مستمر.

المراجع

1. Ben Rouine, C. (July, 2023). Fiscal space for social protection in the MENA region. Inclusive Social Security Policy Forum. https://isspf-mena.com/wp-content/uploads/2023/11/ISSPF-Fiscal-Paper.pdf
2. Ben Sik Ali, A. (2025, Janvier). L'annexe 7 de la loi des finances 2024 révèle les dessous de l'évolution alarmante de l'endettement Tunisien. Observatoire Tunisien de L'Economie. https://www.economie-tunisie.org/fr/pb-annexe-07
3. Bonilla Gracia, and J.V.Gruat. (2003, November). Social protection: A lifecycle continuum Investment for social justice. ILO. https://webapps.ilo.org/public/english/protection/download/lifecycl/lifecycle.pdf
4. Boursenews. (2022, Septembre). Hydrocarbures : Les entreprises les plus rentables du marché. https://boursenews.ma/article/marches/hydrocarbures-les-entreprises-les-plus-rentables-du-marche
5. Connaissance des Énergies. (2024, Mars). Les exportateurs de gaz, dont la Russie, se réunissent en Algérie https://www.connaissancedesenergies.org/afp/les-exportateurs-de-gaz-dont-la-russie-se-reunissent-en-algerie-240301-0
6. Connaissance des Énergies. (2025, Janvier). OPEP: pays membres, chiffres, histoire. https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/opep-organisation-des-pays-exportateurs-de-petrole
7. Daisy Sibun, and Holly Seglah. (2024, Feburary). Taking stock of progress: A compilation of universal social security schemes in low- and middle-income countries. Development Pathways. https://www.development-pathways.co.uk/wp-content/uploads/2024/02/Taking-stock-of-progress_Feb2024-1.pdf
8. ESCAP. 12 Steps to Inclusive Social Protection Systems. https://spot.unescap.org/steps/design-inclusive-social-protection-schemes-all-throughout-life
9. Inclusive Social Security Policy Forum. The role of World Bank and IMF in shaping social security policy in the MENA region. https://isspf-mena.com/wp-content/uploads/2023/04/ISSPF-IFIs-paper-exec-summary-4.pdf
10. International Labour Organization. (2024, 12 September). World social Protection report 2024-26. September 2024).https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-09/SOCPRO_WSPR_2024_Executive_Summary_EN_Web.pdf
11. International Labour Organization. Frequently asked questions - Social security (Minimum standards) Convention, 1952 (No.102). https://www.ilo.org/frequently-asked-questions-social-security-minimum-standards-convention
12. Kidd, S (2018, 28 March). Pro-poor or anti-poor? The World Bank and IMF's approach to social protection. Bretton Woods project. https://www.brettonwoodsproject.org/2018/03/pro-poor-anti-poor-world-bank-imfs-approach-social-protection/
13. Kidd, S. Social security in Egypt. is it time to move on from the current 19th Century model?. Inclusive Social Security Policy Forum: https://isspf-mena.com/blog-social-security-in-egypt-is-it-time-to-move-on-from-the-current-19th-century-model/
14. Krol, D. (2020, January). 2019 Algeria Hydrocarbon Law. Black Duck Resources. https://blackduckresources.com/2020/01/24/2019-algeria-hydrocarbon-law/
15. Mechmech, S. (2023, Decembre). Rebuilding Social Protection in the MENA Region in breaking out from IFI reforms. The Tunisian Observatory of Economy. https://www.economie-tunisie.org/en/Crossed_Looks_n_2_rebuilding_social%20_protection_in_the_MENA_region_in_breaking_out_from_IFI_reforms
16. OECD. (2024). Revenue Statistics in Africa 2024 Tunisia. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/topics/policy-sub-issues/global-tax-revenues/revenue-statistics-africa-tunisia.pdf

17. OHCR. About the right to social security and human rights. United Nations Human Rights office of the high commissioner https://www.ohchr.org/en/social-security/about-right-social-security-and-human-rights

18. Ouanezar, M. (2025, Mars). Global Firepower à propos des réserves de pétrole pour 2024, L'Algérie : 3e pays en Afrique. L'Expression https://www.lexpressiondz.com/nationale/l-algerie-3e-pays-en-afrique-384596

19. Porcher, C. (20 September, 2023). For a universal social security system in Tunisia. The Tunisian Economy Observatory https://www.economie-tunisie.org/en/For_a_universal_social_security_system_in_Tunisia

20. World Bank. (2023, 13 March). Fit-for-Purpose Social Protection Targeting Key to Supporting Those in Need https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/03/31/fit-for-purpose-social-protection-targeting-key-to-supporting-those-in-need

21. الصديقي، عبد السلام. 2025(، جانفي). الديون العامة المغربية: هل هي مستدامة؟. مدار
https://madar21.com/314351.html

22. القاهري، اية . 2024(، ديسمبر). قراءة في الملحق عدد 12 النفقات الجبائية في تونس: توزيعها وانعكاساتها. المرصد التونسي للاقتصاد
https://www.economie-tunisie.org/ar/les-d%C3%A9penses-fiscales-en-Tunisie

23. بن سيك علي، أماني. 2024(، مارس). تخفيض الجنيه المصري ...مصر تحت ضغط صندوق النقد الدولي والتضخم. المرصد التونسي للاقتصاد
https://www.economie-tunisie.org/ar/chiffre-du-jour-egypte

24. فضيلة، سحر. 2024(،جانفي). قانون المالية :2024 بين الخطاب السياسي وواقع السياسات. المرصد التونسي للاقتصاد
https://www.economie-tunisie.org/ar/budget-brief

25. فضيلة، سحر. 2025(، جانفي). قانون المالية :2025 أي أُفق للعدالة الجبائية؟. المرصد التونسي للاقتصاد
https://www.economie-tunisie.org/ar/breifing-paper-loi-de-finance-justice-fiscale

26. وزارة الاقتصاد والمالية بالمغرب.)2024(. ملخص تقرير النفقات الجبائية 2025

الملحق

البلد	الناتج المحلي الإجمالي للفرد بحساب العملة المحلية (2023)[38]	معدل التضخم (2024)
تونس	12358	[39] 7%
الجزائر	728665	[40] 4,1%
مصر	88683	[41] 28,3%
المغرب	38216	[42] 2,4%

38 الناتج المحلي الإجمالي للفرد (وحدة المحتوى المحلي الحالية) - تونس | البيانات

39 Indice des prix à la consommation, Décembre 2024 | INS

40 ONS : l'inflation en Algérie chute à un taux annuel de 4,1 % en 2024

41 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

42 تراجع التضخم السنوي في المغرب إلى 2,4 بالمئة خلال 2024 | اتحاد الغرف العربية

contact@economie-tunisie.org

www.facebook.com/ObsTunEco

(+216) 36 329 939